DOI: https://doi.org/10.54809/jkss.vi11.360
گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی
Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

الاستثمار في المشاريع الصغيرة بين النجاح والفشل
تحليل اقتصادي لتجارب دولية مختارة

بيستون عبد الرحمن حمه
bestunsaburawayi24@gmail.com

أ.د.خالد حيدر عبد علي
bestunsaburawayi24@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة السليمانية

المستخلص

يمكن ان يشار الى مفهوم الاستثمار من ناحية الاهمية الاقتصادية على انه النشاط الاقتصادي الذي يخلق الانتاج و يزيده ، و الذي بدوره يؤدي الى كل من التراكم الرأسمالي وزيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و اخيراً تحسين مستوى معيشة الفرد ، لذا فان موضوعا مثل هذا و البحث فيه له اهمية كبرى في الدراسات الاقتصادية على مستوى العالم. وتظهر هذه الاهمية عندما تتجه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة وفي احجامها المختلفة الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة، كل حسب الحاجة و البيئة المحيطة و المتطلبات الخاصة به . و استنادا لذلك فان الخوض في الاستثمار و تجربته لدى الكثير من الاقتصادات المعنية اكتنفته الصعوبات و الكثير من المشاكل، و بالتالي كانت هناك تجارب ناجحة و أخرى غير ناجحة ، من الممكن الاستفادة من كليهما للتطوير و التغلب على ما مرت بها تلك الاقتصادات .و سيتم ضمن هذا البحث الإشارة الى كلتا التجربتين سعيا الى الخروج بنتائج و استنتاجات يمكن الاستفادة منها .

الكلمات المفتاحية

Recieved: 10/11/2023
Accepted: 30/12/2023

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة :

يحتل موضوع الاستثمار بصورة عامة و البحوث الخاصة به محلاً ذا اهمية كبرى في الدراسات الاقتصادية لبلدان العالم. وتظهر هذه الاهمية عندما تتجه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة وفي احجامها المختلفة،حينها نواجه عملية (نظرية و/ او تطبيقية) في نوع القرار الذي يجب اتخاذه حول التأثيرات السابرة في عمق الانشطة الاقتصادية المختلفة للبلد بعدما تمت انجاز التحليلات الواقعية و الموضوعية النابعة من لدن المعطيات المتاحة من المعلومات و البيانات و المشاهدات الميدانية. و اخيراً من خلال هذه التحليلات لذلك الواقع المستبان يمكن وضع ترتيب متوالي لكل نوع وكل مجال وكل حجم للاستثمار الاقتصادي من حيث الاهمية و التأثير في تشكيل و / أو تنمية الاستثمار، ومن ثم خلق اقتصاد متين متنامي حسب الاهمية النسبية لهذا الحجم او النوع من ذلك الاستثمار.

بناءً على ماتمت الاشارة اليه فان الاهمية النسبية لنوع وحجم الاستثمار بغض النظر عن الدرجة التسلسلية له يختلف من بلد لآخر. فان البلدان عموما و النامية خصوصا تعطي الاولوية الى الاستثمار في المشاريع الصغيرة ضمن كل من النمو و التنمية الاقتصاديي وداعماً ومشجعاًن حتى ولو تتعرض هذه المشاريع للفشل. و يمثل دور حكومات تلك البلدان في ازدياد و تنامي المشاريع الصغيرة دورا اساسيا و داعم و مشجع بحيث تتدخل هي نفسها في عمليات احتضان هذه المشاريع من جانب و من جانب آخر تشجع القطاع الخاص و الاستثمارات الكبيرة لكي يحذو حذو الحكومة في احتضان و تشجيع الافكار الاقتصادية الاستثمارية من اجل قيام وادامة مؤسسات استثمارية صغيرة حسب المعيار الذى يتبناه كل بلد.

و قبل الدخول الى مكونات المقدمة ، لابد من الاشارة الى ان ورود كلمة الإقليم ضمن البحث يتعلق بمدى الاستفادة من التجارب (الناجحة وغيرها) المطروحة ضمن أطروحة الدكتوراه عموما والبحث الحالي خصوصا .

اهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في الوقوف على دور الاستثمار في المشاريع الصغيرة ضمن مختلف الاقتصادات ، سواء نجحت و بالتالي ستعمل على تحقيق الكثير من الأمور الإيجابية منها تقليل نسب البطالة و من ثم زيادة الإنتاج المحلي و التي تعني بدورها تقليل الاستيرادات و الاحتفاظ بالعملات الأجنبية ...الخ،و في حال فشلها فستكون تجارب تتم الاستفادة منها كخبرات ، تعمل الجهات المعنية (استنادا لها) على تجنب الوقوع في الأخطاء التي تسببت في فشلها .

مشكلة او مسألة البحث : تتمثل في السعي الى التغلب على العوامل التي تتسبب في فشل الاستثمار في المشاريع الصغيرة و الاستفادة منها للمضي قدما نحو تلك التي تنجح.

فرضية البحث : ان اختيار الاستثمار في المشاريع الصغيرة في العديد من البلدان يعتبر الأنسب لتحقيق النمو و التنمية الاقتصاديين من خلال مساهمتها (المشاريع الصغيرة) في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و تنويع الأنشطة الاقتصادية و تقليل معدلات البطالة ...الخ و كل ذلك بمتطلبات يسيرة من الراسمال و الايدي العاملة و المتطلبات الأخرى ذات العلاقة .

هدف البحث : يهدف البحث الى التعرف على عدد من التجارب الدولية الناجحة ضمن مجال الاستثمار في المشاريع الصغيرة ، إضافة الى أخرى غير ناجحة للوقوف على الأمور الإيجابية التي حققت النجاح و العكس فيما يخص غير الناجحة منها و الاستفادة منهما عند الرغبة في القيام بالاستثمار فيها في أي بلد .

منهج البحث : يعتمد البحث المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري له ، إضافة الى المنهج المقارن الذي يستخدم تحليل حالات أربعة بلدان، يتشابه كل اثنين منهما بحالة ، الأولى تتعلق بالنجاح في الاستثمار في المشاريع الصغيرة والثانية خاصة بعد النجاح في المجال المذكور .

نطاق البحث : يتحدد نطاق البحث ببلدين لكل حالة استثمار في المشاريع الصغيرة (الأردن و استراليا) للناجحة منها

و(بريطانيا و سريلانكا)لغير الناجحة و(لسنوات تحليل مختلفة حسب الحاجة و المتوفر من البيانات) .
هيكل البحث : يتكون البحث من مبحثين يتناول الأول تجارب ناجحة عن الاستثمار في المشاريع الصغيرة و الثاني يركز على التجارب غير الناجحة للاستثمار في المشاريع الصغيرة و من ثم يخلص البحث الى عدد من الاستنتاجات، و استنادا للأخيرة يتم تقديم عدد من المقترحات .

المبحث الأول

تجارب ناجحة عن الاستثمار في المشاريع الصغيرة

يتم تناول تجربتين في هذا المبحث و التي اتسما بالنجاح و الحيوية و الكفاءة و احتلال موقع اساسي في الاقتصاد من خلال مؤشر الناتج المحلي الاجمالي.

تقاس اهمية المشاريع الصغيرة بدرجة اشتراكها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لاقتصادات الدول، وهي تشارك بنسب كبيرة في مجمل الاعمال القائمة في دول العالم، وعلى سبيل المثال بلغت هذه النسبة ٩٠٪ من مجمل الاعمال القائمة في السعودية، ونسبة ٩٦٪ من الانشطة الاقتصادية في مصر و ٩٧٪ في اقتصاد الهند، و كذلك وصلت هذه النسبة في مجموع المشاريع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية الى ٩٠٪ و كذلك الحال بالنسبة للاقتصادات المتقدمة الاوربية وصلت الى اكثر من ٨٥٪، اما في اليابان فقد وصلت النسبة الى ٧١٪ من مجموع المشاريع الاقتصادية .وفيما يلي مثالان مختاران (تجربتين دوليتين) للمشاريع الصغيرة الناجحة:-

أولا - تجربة الأردن :

نحى الاردن في نهايات القرن العشرين منحى اقتصادياً اصلاحياً و توجه نحو تحرير الاسواق و تشجيع الاقتصاد الوطني و كان هذا التوجه منهجاً جديداً يضمن تشجيع قطاع المشاريع الصغيرة و توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي سنة ١٩٩٧، و كذلك الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٠. كان هدف الاصلاحات تحقيق نمو سنوي يبلغ ٦-٧٪ و تضييق مساحة البطالة من خلال ايجاد فرص عمل جديدة للمواطنين. كما و تضمن هذه الاصلاحات جذب الاستثمارات الصناعية و الخدمية و التجارية و السياحية و بحث الميزة التنافسية بين المشاريع الاقتصادية و اهمها المشاريع الصغيرة و المتوسطة، الحالة التي تؤدي الى استقرار الأسعار و وضع المستهلك امام تنوع المنتجات و الخدمات المحلية .

و بما ان المجتمع الاردني يتميز بقوة العلاقات الاجتماعية و الريفية، فانه يؤسس الى التمركز الاقتصادي في الاستثمار في المشاريع الصغيرة و كذلك متناهية الصغر و بالتالي فان الريف له أهمية واضحة في بنيان الاقتصاد الاردني و ذلك مبني على الكثافة السكانية التي يتمتع بها الريف في هذا البلد حيث ان هذه الميزة تشجع السكان لإقامة المشاريع الصغيرة او متناهية الصغر، العامل الذي يؤثر في تقليل ظاهرة البطالة في ذلك البلد. وهي السبب الذي ادى الى تحديد معيار حجم المشروع الصغير في الاردن على عدد العمال العاملة في تلك المشاريع، و كذلك تمت الاستفادة من معيار صندوق النقد الدولي لتحديد المشاريع الصغيرة حسب عدد العمال و الذي حدد به المشروع الصغير على ان يكون عدد العمال المستخدمين فيه اقل من ٥ خمسة اشخاص. والحالة هذه في الاردن فان المشاريع الصغيرة تستوعب اعداداً كبيرة من العاملين في سن العمل و خاصة في المناطق الريفية. اما الميزة الاخرى التي يتمتع بها المشروع الصغير في ذلك البلد هي امكانية تأسيس هكذا مشاريع في المناطق التي تتوفر فيها المواد الاولية الخاصة بتلك المشاريع وذلك يساعد على خفض التكلفة الكلية للإنتاج عن طريق انخفاض كلفة النقل وكلف اخرى تشغيلية التي تدخل في سياق التكاليف الاستثمارية في النهاية، و الميزة هذه كذلك تساعد على انتشار هذه المشاريع حسب الطبيعة الجغرافية و نوع الموارد المتوفرة ، وتساعد ايضا على تخفيف حدة البطالة المستشرية في الريف، وتكون هذه المشاريع نواة التنمية الاقتصادية

الاقليمية في البلد. هناك دراسة احصائية اقتصادية قامت بها مؤسسة الامير سنة ١٩٩٨ تفيد بان المشروعات الصغيرة و المتوسطة ساهمت تقريباً بنسبة ٣٥٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي و بحوالي ٤٥٪ من اجمالي الايدى العاملة ، حيث كان نصيب المشاريع الصناعية الصغيرة فيها كبيرة و خاصة في مجالات الصناعات اليدوية و الحرفية ، اما من ناحية التمويل فكانت ممولة ذاتياً بنسبة ٧٥٪ .

بدأ الاردن كما تمت الاشارة إليه سابقاً باتباع السياسة الاقتصادية الاصلاحية و من ضمنها سياسة السوق الحرة، و الانفتاح الاقتصادي بوجه العالم ، حيث كانت أولى خطواته تأمين متطلبات الاقتصاد السياسة اتفاقية التجارة الحرة التي وقعها مع الاتحاد الاوروبي عام ١٩٩٧ و الخطوة التالية كانت الانضمام الى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ ، وكان الهدف الرئيس وراءها تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال خطة اقتصادية ترنو الى تحقيق نمو اقتصادي سنوي بمعدل ٦-٧٪، وكذلك تضييق مساحة البطالة من خلال توفير فرص العمل للمواطنين، على ان يتبع هذه العملية فتح السوق الاردني امام الاستثمارات التجارية و الصناعية و الخدمية ، و تعزيز اركان المنافسة الهادفة اقتصادياً في السوق، الامر الذي يؤدي الى السيطرة على التضخم ، و فسح المجال الى التنوع السلعي و الخدمي بالأسعار المناسبة .

شرع الاردن بدعم و تشجيع المشروعات الصغيرة في بداية السبعينات من القرن الماضي، فاقد و ضع من اجل ذلك خطة خمسية من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠، حيث شجع من خلالها على التنمية الاقتصادية و بالتالي التنمية الاجتماعية. اما عملية تمويل هذه المشاريع فقد بدأت في عام ١٩٥٩ من خلال مؤسسة الاقراض الزراعي و بعدها استمرت العملية في اطار انشاء بنك الانماء الصناعي سنة ١٩٦٥. اما و في فترات لاحقة تم انشاء مراكز و مرافق تشجيعية اخرى كتأسيس الشركة الأردنية لضمان القروض عام ١٩٨٤، و اتحاد الجمعيات الخيرية ١٩٨٦، و اكتمالاً لهذه الخطوات الجادة و ضع برنامج اقتصادي يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي عام ١٩٨٩ و الذى كان يتضمن ايضاً خطة اقتصادية شاملة تؤهل العاطلين عن العمل لاقتناص الفرص المتاحة للعمل في شكل انشاء المشروعات الصغيرة، و ذلك ادى الى الحد من ظاهرة الفقر ايضاً و مدعوماً ببرنامج حزمة الامان الاجتماعي الذي اطلقته وزارة التخطيط و التعاون الدولي عام ١٩٩٨ بهدف تحسين الظروف المعيشية للفقراء و تحويلهم الى عمال اكثر مهارة و خبرة و ادخالهم في عمليات انتاجية و استثمارية. ومن خلال استمرارية الدولة في البحث وراء زيادة الانتاجية و تحسين ظروف العمل و ايجاد فرص عمل اكثر ، وفي عام ٢٠٠٢ قامت الحكومة بالبدأ باتباع برنامج تعزيزي و تكميلي للخطط السابقة من اجل رفع المستوى المعيشي للمواطن الاردني. و في عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة بتوحيد البرنامجين السابقين في تشكيلة واحدة تحت مسمى (البرامج الانتاجية الاقتصادية الاجتماعية) ليشمل العمل على تطوير و تشجيع المشاريع الصغيرة، حيث تم تمويل هذه المشاريع ب (١٧,١٤) مليون دينار أردني حتى عام ٢٠٠٥. لذا كان من الممكن اطلاق ثورة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على فترة التسعينات في القرن الماضي، و ذلك لان في هذه المدة تم تأسيس العديد من هذه المشاريع و بكثرة من خلال عدة مؤسسات تمويلية ك (صندوق اقراض المرأة، و الشركة الاهلية لتمويل المشروعات الصغيرة، و شركة الشرق الاوسط للإقراض الصغير) اما في بداية القرن الحالي و في عام ٢٠٠٥ اصبح (البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة) في صف المؤسسات المالية الداعمة للمشاريع الصغيرة في الاردن .

و قامت الحكومة الاردنية بإطلاق عدة مشاريع ومبادرات تهدف الى تطوير قطاع المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر. من ابرز هذه البرامج كان برنامج الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الذي تم اطلاقه عام ٢٠١٧ كخطة استراتيجية داعمة لتطوير و تنمية تلك المشاريع لسنوات(٢٠١٨ الى ٢٠٢٠) وكانت هذه الاستراتيجية تقوم على عدد من الفقرات الرئيسة ك (محور تعزيز فرص و صول المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر و المتوسطة الى التمويل المصرفي. اما على الصعيد القانوني و صلاح بيئته و كيفية تنظيم و تدبير الامور الادارية الخاصة بنشاطات هذه المشاريع ، فقد و ضعت الحكومة مبادرات جدية في هذه المجالات وتم اصلاح و تهيئة البيئة المناسبة لقيامها و تطويرها و نجاحها

المستدام. وفي سياق هذه البرامج تم اقرار قانونين ; الاول قانون ضمان الاموال المنقولة، و الثاني قانون الاعسار في عام ٢٠١٨. و اضافة الى ذلك لجأت الحكومة الاردنية الى تقديم مبادرات مثمرة لتسهيل بناء المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر من ناحية التمويل و الضمان الائتماني في نطاق توفير و اعداد الارضية المناسبة لمنح القروض و التمويل الميسرة للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة من خلال التعاون مع جهات دولية و اقليمية. ولكن ومع كل هذا الدعم و التسهيلات تبقى هناك تحديات تواجه هذه المشاريع من ناحية التمويل و نقص الضمانات المتوفرة لدى هذا القطاع، و عدم الدقة في القوائم المالية التي تستوجب تأمينها من اجل الحصول على تمويل البنوك لها. كما و ان هناك كلفة عالية نسبياً نظراً للخطورة التي يكتنفها التمويل الموجه الى هذا القطاع. و التحدي الآخر هو نقص الخبرة و الكفاءة و المعرفة التي تحتاج اليها هذه المشاريع. ولكن مع جسامة هذه التحديات فان الحكومة تسعى للحد و السيطرة على هذه المخاطر و التحديات من خلال مضيها قدماً في تنفيذ المبادرات و التدخلات المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي المنوه اليها آنفاً .اما التحدي السكاني غير الطبيعي الذي تتقيد به الحكومة الاردنية هو التحدي الذي يؤثر في جدول اعمال الحكومة السياسية و الاقتصادية هو فى العدد الكبير من اللاجئين السوريين و العراقيين الفارين من النزاعات المستمرة في سوريا و العراق، حيث يقدر عدد اللاجئين السوريين بـ (١,٣) مليون سوري يعيش ٨٣٪ منهم خارج مخيمات اللاجئين .

ان(رؤية و استراتيجية وطنية – الاردن – ٢٠٢٥) هي خطة استراتيجية طويلة الامد، حيث يتم تنفيذها من خلال برامج التنمية ، وهناك خطط في اطارها تتوجه نحو عملية التنمية الشاملة لمدة ثلاث سنوات على مستوى المحافظات. ان خطة (الاردن ٢٠٢٥) تحتوي على عدد من الاولويات لتنمية القطاع الخاص، وكذلك الحال بالنسبة لبيئة الاعمال و تحسينها و زيادة تراكم الراسمال و اعداد ارضية مناسبة لتوفرها ولتكون سهلة المنال من قبل المشاريع الصغيرة القائمة و التي هي في بداية التأسيس. اما حول موضوع الجهة المسؤولة عن تأمين الآلية الصالحة في الاطار المؤسساتي لتنفيذ الخطة المذكورة و تحقيق تطوير المشاريع الصغيرة في الاردن ، لاتزال وزارة الصناعة و التجارة تديران هذه العملية بدعم من المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو). أما بنصوص تنفيذ استراتيجية التنمية القطرية الاوسع نطاقاً و حشد الدعم من المانحين، فان وزارة التخطيط و التعاون الدولي مسؤولة عنها، و توازياً مع هذه المسؤوليات كلها يتم توكيل تنفيذ هذه السياسات التنموية للمشاريع الصغيرة الى الوكالات المتخصصة .

ورجوعاً الى موضوع البطالة في الاردن فتشير بيانات لعدة سنوات، الى مستويات عليا لها، الامر الذي يحتم على سياسات الحكومة الاردنية بالشروع اقتصادياً لحل هذه المشكلة و التي تتمخض عنها مشاكل اخرى اقتصادية و اجتماعية تستشري في البنيان العام لكافة مجالات الحياة في البلد. و من اهم هذه الحلول هو التفكير الجدي في توفير فرص عمل جديدة و على أصعدة المجالات الاقتصادية بشكل عام و تشجيع قيام مشاريع صغيرة جديدة و دعم القائمة منها و تخليصها من خطر الاضمحلال.

جدول(١) نسب البطالة ضمن السنوات ٢٠٠٠ -٢٠١٠

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١٣,٧٪	١٤,٧٪	١٥,٣٪	١٤,٥ ٪	١٢,٤٪	١٤,٨ ٪	١٤,٠٪	١٣,١٪	١٢,٧٪	١٢,٧٪	١٢,٥٪

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة. المملكة الاردنية الهاشمية للسنوات المذكورة.

استطاعت الاردن تشغيل ما يقارب ٣٥٪ من مجموع العمالة في البلد من خلال المشاريع الصغيرة. ان المشاريع الصغيرة التي تشغل من واحد الى اربعة عمال بلغت ٨٧٪ من مجمل المشاريع الصغيرة في عام ٢٠٠٥ .ومن جانب آخر هناك مؤسسات مالية عديدة تقدم المساهمات المالية من اجل قيام و تطوير و تنمية المشاريع الصغيرة، مثل صندوق التنمية و التشغيل و الذي تأسس عام ١٩٨٩، اما فعالية اعماله الاقراضية فقد بدأت عام ١٩٩١، و هناك صندوق

اَخر خاص بإقراض الحرفيين التابع لبنك الانماء الصناعي و الذي تأسس في عام ١٩٧٥ بهدف تمويل المشاريع الصغيرة و الحرف اليدوية التي هي مشاريع في منتهى الصغر. و هناك الشركة الاردنية لتمويل المشروعات الصغيرة (تمويلكم) والتي عرفت نفسها كشركة غير ربحية و انما شركة داعمة لقيام و تطوير و ادامة المشروعات الصغيرة .

ان اختيار نجاح المشاريع الصغيرة هو من اهم الخطوات الواجب اتخاذها من اجل التعرف على مواطن الضعف و القوة في هذه المشاريع، و من اجل ذلك قام (جدكو) و الاتحاد الاوروبي و مشروع تحسين بيئة الاعمال في منطقة البحر الابيض المتوسط في اذار ٢٠١٦ بتنفيذ اختيار هذه المشاريع. و كان الهدف من ذلك تنظيم ورشة عمل لبناء القدرات و زيادة الوعي حول افضل الممارسات الدولية الخاصة بقياس اداء الانظمة الجديدة في تطوير و تحسين عمل المشاريع الصغيرة و تحديد الكفاءات الناجحة التي يمكنها تطوير هذا الاسلوب في الاردن. اما عند الاشارة الى كيفية تسهيل الاجراءات لقيام مؤسسات صغيرة جديدة تبين بان سياسة انشاء و تطوير هذه المشاريع و تحديدا عام ٢٠١٤ هي من بين الاقتصادات المتوسطة القليلة التي تتمتع بنظام رقم التعريف الواحد للشركات، مع ان هذا النظام يسري في عدد قليل من الوكالات على سبيل المثال: دائرة مراقبة الشركات، غرف التجارة و الصناعة، امانة عمان الكبرى دائرة ضريبة الدخل و المبيعات. ولم يكن هناك تسجيل عبر الانترنيت في الاعوام السابقة على الرغم من امكانية تنزيل الاستمارة على موقع ، دائرة مراقبة الشركات. اما وفي ذلك الوقت انشأ مشروع مساندة الاعمال المحلية(LENS) من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) . ويعمل المشروع (٢٠١٩) من بين الامور الاخرى، الى تحسين تسجيل الشركات. و يعمل كذلك مع وزارة الصناعة و التجارة و دائرة مراقبة الشركات لتحسين فعالية تسجيل المشاريع الصغيرة . وكذلك يشمل هذا المشروع رفع سعة تخزين(server) دائرة مراقبة الشركات لتستوعب المزيد من البيانات المتعلقة بالشركات المسجلة و تطوير دليل التسجيل بالتعاون مع فرقة متطوعي الخدمات المالية .

كان عدد المشروعات متناهية الصغر العاملة في القطاع الصناعي في هذا البلد ١٩،٠٥٧ منشأة عام ٢٠١١. وزاد هذا العدد الى أن بلغ ٢٢،١٢٦ منشأة عام ٢٠١٥ ، وبمعدل زيادة سنوية تصل الى (١٦،١٪). اما عدد المشروعات متناهية الصغر في المجال الخدماتي كان ٣٥،٧٥٥ عام ٢٠١١، ليصل الى ٤٣،٨١٣ مشروعاً في عام ٢٠١٥، و ذلك بمعدل نمو سنوي يصل الى (٢٢،٥٪). اما إجمالي المشروعات الصغيرة العاملة في القطاع الصناعي من غير المنشآت متناهية الصغر فقد بلغ ٢،٦٣١ عام ٢٠١١ ليرتفع الى ٣،٥٣٣ في عام ٢٠١٥ و بمعدل نمو سنوي بلغ(٣٤،٣٪)، و الحالة هذه بالنسبة الى المشروعات الصغيرة العاملة في المجال الخدمي فقد ارتفع العدد من ٤،١٨٤ منشأة عام ٢٠١١ الى ٦،٦٦٨ منشأة عام ٢٠١٥ و بمعدل نمو (٥٩،٤٪) .

وقد تبين من خلال دراسة ميدانية اجريت لـ (٥٦٨) شخصاً من اصحاب المشاريع الصغيرة ومن خلال التمعن في دراسات اخرى اجريت خلال سنوات ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠ في الاردن النتائج التالية التي تتضمن الاقتصادية و غير الاقتصادية : ان التشديد في طلب الضمانات من قبل مؤسسات التمويل يشكل عائقاً امام منح الاجازات الرسمية للبدء بالعمل كمشروع صغير.

نسبة الفوائد على القروض التمويلية الممنوحة لقيام المشاريع الصغيرة مرتفعة و ذلك مفاده بان هذه القروض هي استثمارية بحتة وليست تشجيعية.

اما مدة سداد القرض و ان كان بالأقساط، غير مناسبة و غير مساعدة لغرض العمل.

ان مبلغ القرض الممنوح لقيام هذه المنشآت متواضع و غير كاف للبدأ بالمشروع الصغير و في بعض الاحيان حتى للبدأ بالمشاريع متناهية الصغر. كما و ان اجراءات منح القرض تنطوي على تعقيبات تظالمية و روتينية بلا مبررات ذات صلة بطبيعة العمل.

ان البنوك التجارية التي تقوم بتوفير التمويل المطلوب لهاذا مشاريع هي غير كافية. وكذلك غياب دور الرقابة الحكومية في هذا المجال و عدم متابعتها له ، كما و ليس للدولة دور فعال في تأمين الدعم الفعال لهذه المشاريع عند

قيامها و خلال فترة عملها. و هنا يبرز دور الحكومة المطلوب في تأسيس مؤسسة مالية خاصة بدعم المشاريع الصغيرة و احتضانها.

وهناك مشكلة اخرى برزت الى الوجود خلال هذه الدراسات وهي نقص الخبرات الادارية و المالية و التسويقية و عدم وجود برامج مدروسة و فعالة بصدد تدريب و تأهيل اصحاب هذه المشاريع.

يرى بعض الباحثين في هذا المجال ان بعض المؤسسات الصغيرة الممولة من قبل المؤسسات التمويلية المختلفة تتسم لكثافة راس المال. كما و انهم يوصون بضرورة انشاء هيئة خاصة بتنمية المشروعات الصغيرة في الاردن و العمل على دمج مؤسسات التمويل الحكومية في مؤسسة واحدة .كما و اشار بعض الباحثين الى ان تمويل المشاريع الصغيرة في بداية انشائها يكون بصورة تمويل خاص، اما خلال مدة ديمومتها في العمل و الانتاج و تحتاج هذه الانواع من المشاريع الى التمويل الاقتراضي، في حين تمت الاشارة الى ان موضوع التمويل هو من اهم المقومات التي تبنى عليها المشاريع الصغيرة، و هو الذي يتعرض الى شتى المشاكل و المعوقات القانونية و الروتين الإداري المنهك، حيث اتفق كثير من الباحثين في مجال المشاريع الصغيرة على ان من واجب الحكومة ان تقوم بتوعية الافراد و حثهم على البحث وراء فرص متاحة لقيام المشاريع الصغيرة و تكفيل نفسها في ايجاد قنوات تمويلية تشجيعية تدفع الافراد الى التفكير في بناء مشاريع صغيرة مختلفة و حسب الاماكن و طبيعة السكان و الديموغرافيا و الطبائع الاجتماعية و في بعض الاحيان حتى السياسية. ومن الضروري في هذه الحالة ان تكون الحكومة اولى لان تبادر الى تقديم تسهيلات تمويلية بصورة رسمية و اختزال الإجراءات الروتينية و الادارية في اقل مراحل ممكنة من اجل التسريع في الشروع بالمشاريع الصغيرة و الاستفادة من الوقت كعامل اقتصادي محسوس .

ثانيا - تجربة أستراليا:

حسب مكتب الاحصاء الاسترالي(ABS) فان المشروع الصغير هو الذي يوظف اقل من ٢٠ عاملاً وتم تصنيف المشاريع الصغيرة كالآتي:

المشروع الصغير الذي لم يوظف فيه ولا عاملاً واحد، وانما يتم ادارته بصورة ملكية فردية.

المشاريع الصغيرة التي توظف عاملين من (١-٤) عاملين و تشمل الشركات التي لن توظف عاملين.

الشركات او المؤسسات الصغيرة التي توظف بين (٥-١٩) عاملين و موظفاً .

عرفت دائرة الضرائب الاسترالية (ATO) المشروع الصغير بانه هو الشركة او الشخص الذي يمارس نشاطاً تجارياً ولديه اقل من ٢ مليون دولار في حجم تداوله الكلي. وفي حال اذا كانت الشركة تملك رأسمالا اقل من مليونين في معدل الدوران الكلي لنشاطاتها، يجب عليها ان توظف ٢٠ عاملاً او اكثر . اما الشركة التي لديها اقل من ٢٠ موظفاً او عاملاً فيجب عليها ان تنظم نشاطاتها الاقتصادية على ان يصل اجمالي دخلها السنوي الى ٢ مليون دولار .

يمكن الاشارة هنا الى عدة حقائق تتصل مع موضوع المشاريع الصغيرة في استراليا و حسبما اوردتها دائرة الشكاوى الاسترالية للمشاريع الصغيرة و العائلية، عام ٢٠١٩ في دراسة خاصة حول المشاريع الصغيرة في استراليا، وهي:

تمثل الشركات الصغيرة في استراليا حولي (٩٨٪) من جميع الشركات الموجودة في ذلك البلد

عدد الشركات الصغيرة في استراليا عام ٢٠١٩ الى (٢,٢) مليون شركة.

تساهم المشاريع الصغيرة في (٣٥٪) من اجمالي الارباح المتحققة في مجمل الانشطة الاقتصادية في استراليا.

منحت هذه المؤسسات فرص العمل لـ(٤٤٪) من جميع القوة العاملة في استراليا.

ان (٣٥٪) من هذه المشاريع الصغيرة يمتلكها العنصر النسوي.

المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر اكثر ميلاً من الشركات الكبيرة للابتكار وانتاج السلع و الخدمات الجديدة وتسويقها

.النشاطات الزراعية والغابات وصيد السمك هي المشاريع الصغيرة التي لها النسبة العالية مقارنة بالشركات الكبيرة. ويعمل (٨٥٪) من العاملين في الصناعة في المشاريع الصغيرة.

الكهرباء ، والغاز، والمياه، و النفايات ، لديها النسبة الاقل في المشاريع ، مقارنة بالمشاريع الكبيرة .

ومن جانب آخر اشارت الدراسة التي قام بها أو(المحامي العام) الاسترالي للمشاريع الصغيرة و المشاريع العائلية (Australian Small Business and Family Enterprise Ombudsman(ASBFEO) انه كلما كانت الاعمال التجارية اكبر، كلما ارتفع معدل بقائها واستمرارها في النشاط الاقتصادي اما الشركات الصغيرة التي يعمل بها (١-١٩) عاملاً يصل معدل نجاحها الى حوالي (٦٠٪) و الشركات المتوسطة التي يعمل فيها (٢٠-١٩٩) شخصاً فان معدل نجاحها يكون بنسبة حوالي (٧٦٪) . هذا التقرير يتناسب مع تقرير سابق صادر عن مكتب الاحصاءات الاسترالي(ABS) و الذي يشير الى ان معدل بقاء الشركات الصغيرة في العمل و التي يملكها مالك واحد و لا يوظف عاملين كانت نسبة ٥٦٪ من سنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، حيث ارتفع هذا الرقم الى (٦٨٪) للشركات التي توظف عاملين من (١-٤) اشخاص ولكن لا زالت نسبة نجاح الشركات الصغيرة في استراليا اقل من نسبة نجاح الشركات الكبيرة. لكن هذه الارقام لا تدعو للقلق لان الافكار الريادية لإنشاء الشركات الصغيرة تتطلع الى تحقيق أهدافها .

استراليا هي موطن لـ (٢,١) مليون شركة صغيرة، وهو ما يمثل(٩٧٪) من جميع الشركات المسجلة في البلاد. يتم تسجيل شركة صغيرة جديدة كل (١٠٠) ثانية. توظف الشركات الصغيرة(٤,٧) مليون شخص خلال سنوات (٢٠١٥-٢٠١٦) حيث شكلت هذه المشاريع الصغيرة ثلث القيمة المضافة للصناعة في الاقتصاد بشكل عام في استراليا. وتمثل الشركات الصغيرة اكثر من نصف جميع العاملين في صناعات الزراعة و البناء و الخدمات العقارية. و تعمل هذه الشركات الصغيرة في مناطق محدودة اكثر من الشركات الكبيرة و هي توفر و تنتج السلع و الخدمات التي قد تكون مكلفة و غير عملية للشركات الكبيرة. ومن جانب آخر تجدر الاشارة الى ان (٥٠٪) من الشركات الصغيرة و التي تتكون من شخص واحد تفشل في غضون السنوات الثلاث الاولى و كذلك تفشل (٣٠-٤٠٪) من الشركات الصغيرة الاخرى في نفس المدة للنشؤ ومن جانب آخر اشارت الدراسة التي اعدتها منصة (indeed) في ٢٠١٨ الى ان ما نسبته (٤٤٪) من جميع العاملين في القطاع الخاص غير المالي يعملون في المشاريع الصغيرة او متناهية الصغر في استراليا.

ان الايرادات في المشاريع الصغيرة تكون اقل من (٣٢،٠٠٠) دولار سنوياً، مقارنة بمبلغ (٥٨،٠٠٠) دولاراً في الشركات متوسطة الحجم و (٧٠،٠٠٠) دولاراً للشركات الكبيرة. وفي بعض الحالات فان اصحاب المشاريع الصغيرة لا يحصلون على ايرادات. ان الشركات الصغيرة حسب (indeed blog) تهيمن على الانشطة الزراعية و العقارات و البناء ، وكذلك لديها حضور بارز في الخدمات المهنية، والعلمية ، والفنية التكنولوجية، و الضيافة، و تجارة التجزئة بصورة كثيفة ، و المطاعم و مراكز التسوق على الشوارع المزدحمة. وتجدر الاشارة هنا الى ان المشاريع الصغيرة تميل اكثر الى توظيف كثيف العمالة اكثر من كثيف راس المال، وهي بطبيعتها تستخدم أيدى عاملة اكثر من الراسمال المالي في المراحل الاولى لنشوئها حتي المراحل التالية لحياة هذه المشاريع. وهذا هو السبب وراء عدم خوض هده المشاريع في اعمال التعدين و ما شابهها والتي تحتاج الى كثيف رأس المال . وهنا من الجدير بالإشارة الى انه اضافة الى الانشطة التي سبق وان تمت الاشارة اليها، والتي تهيمن على الأعمال الصغيرة يمكن درج انشطة اخرى لهذه الشركات وهي:

الاقامة.

الخدمات الغذائية.

النقل و البريد.

التخزين.

الفنون و الترفيه.

البيع بالجملة.

الخدمات الادارية.

الخدمات الصحية.

خدمات الدعم الصحي.

المساعدة الاجتماعية.

التصنيع.

التعليم و التدريب المهني.

وسائل الاعلام و الاتصالات السلكية واللاسلكية.

الكهرباء.

الغاز.

المياه.

النفايات.

الايجار.

التوظيف.

واشارت دراسة اكاديمية الى ان الشركات الصغيرة بشكل عام عرضة للتقلبات في دورة الاعمال و تظهر تقلبات اكبر في الايرادات و مستوي الربح. فهذه المشاريع عادة تميل الى العمل في مناطق جغرافية صغيرة، الامر الذي يجبرها أن تعتمد على قاعدة عملاء صغيرة و تجعلها عرضة للظروف السلبية من ناحية الدورة الاقتصادية. و كذلك يمكن ان يكون الحصول على التمويل و ادارة التدفق النقدي يتعرض الى عقبات كثيرة، كما يمكن ان يكون تأمين قرض مصرفي مكلفاً و سعر الفائدة على هذه القروض كبير، وكذلك يمكن ان يتأخر تلقي المدفوعات من العملاء و حيث يتأثر به المشروع الصغير سلباً. هذا الامر ادى الى فشل مشروع صغر كل دقيقتين مقابل نجاح مشروع واحد في استراليا. و الاسباب المذكورة اعلاه هي جزء من الاسباب التي تشكل عوائق أمام بقاء المشروعات الصغيرة و استمراريتها.

ومن جانب آخر اشارت تلك الدراسة الاكاديمية الى ان الشركات الصغيرة في استراليا تمثل (٩٦٪) من الشركات التي تبتكر بنشاط في مجال بيع السلع و الخدمات. ومع ذلك هناك تمييز بين الشركات الصغيرة بشكل عام والشركات الناشئة ، فغالباً ما يتم تصوير الشركات الناشئة على انها محرك الابتكار و الافكار غير المجدية و حتى السلبية. و في اشارة الى موضوع الابتكار، فان (٢٠٪) فقط من الشركات الصغيرة ابتكرت طرق جديدة لبيع السلع و الخدمات في عامي(٢٠١٥-٢٠١٦)، و اظهرت البيانات بان المشاريع الصغيرة في استراليا اقل قابلية للابتكار في العمليات التشغيلية و الادارية، حيث انها تتبع الشركات الكبرى في تطوير مواقع الويب التجارية، أو وجود وسائل التواصل الاجتماعي، في حين ان الابتكار قد لا يكون ضرورياً للعديد من المشاريع الصغيرة . لكن تكشف البيانات حقيقة ان الابتكار ليس الهم الاول لمعظم الشركات الاسترالية، حيث احتلت استراليا المرتبة (٢٣) عالمياً في مؤشر الامم المتحدة للابتكار العالمي لعام (٢٠١٧) بعد الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و كندا .

اشارت دراسة سابقة الى ان ما يقارب (٥) ملايين شخص يعمل في المشاريع الصغيرة عام (٢٠١٨)، والرقم يمثل (٤٤٪) من العاملين في صناعات القطاع الخاص، ومن جانب آخر فان الشركات الصغيرة بإنتاجها للسلع و الخدمات تشكل (٣٤٪) من مجموع القيمة المضافة الصناعية. كما و انها تشكل (٢٩٪) من مجموع الاجور المدفوعة في صناعات القطاع الخاص في فترة بين عامي (٢٠١٧-٢٠١٨). و كان مجموع القيم المضافة لقطاع المشاريع الصغيرة بين عامي (٢٠١٢-٢٠١٣) قد بلغ (٣٣٥) مليار دولار اما هذا المبلغ ازداد الى (٤١٤) مليار دولار بين عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) وهو ما يعادل زيادة

(٢٤٪). اما ازدياد فرص العمل و التوظيف في المشاريع الصغيرة بين عامي (٢٠١٣-٢٠١٨) كان حوالي (٦٠٪) الى مجموع ازدياد العاملين في تلك الفترة.

وفي سياق متصل فان تلك الدراسة اشارت الى ان العاصمة الاسترالية و نيوساوث ويلز، و فيكتوريا، و تسمانيا و كوينزلاند سجلت جميعها ازدياداً واضحاً في التوظيف الجديد في الاعمال الصغيرة بين (٢٠١٣-٢٠١٨)، اما مقابل ذلك فان غرب استراليا، و الإقليم الشمالي، وجنوب استراليا سجلت انخفاضا في توظيف عاملين جدد في المشاريع الصغيرة. و هنا جدير بالإشارة الى استحواذ القطاع الخاص على (٩٧٪) من جميع فرص العمل على الصعيد الوطني في سنة واحدة حتي نهاية (٢٠١٩). ولكن استحوذت المشاريع الصغيرة على (٥٧٪) من الاعمال الجديدة ما بين اعوام (٢٠١٢-٢٠١٣) و (٢٠١٦-٢٠١٧)، حيث ارتفع اجمالي الوظائف في استراليا تلك المدة لى حوالي (١,٣) مليون وظيفة، اي بما يعادل (٨٪)، وكان هناك حوالى (٥,٦) مليون وظيفة في المشاريع الصغيرة على مدار العام في المدة (٢٠١٦-٢٠١٧) الذي يمثل حوالي (٣٢٪) من (١٧,٦) مليون وظيفة في استراليا ضمن قطاعي العام و الخاص مجتمعا. و كانت نسبة النمو في المتوسط للشركات التي توظف اقل من خمسة اشخاص(٢,٩٪) لكل سنة بين أعوام تلك المدتين المذكورتين و مقابل ذلك هناك ازدياد سنوي بمتوسط (٢,١٪) لدخل موظفي الشركات الكبيرة في استراليا .

ومن جانب آخر يمكن اجراء مقارنة بين السنوات من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٨ فيما يخص التغيرات الحاصلة في عدد العاملين في المشاريع الصغيرة.

جدول(٢) التغيرات الحاصلة في عدد العاملين في المشاريع الصغيرة في استراليا من ٢٠٠٩-٢٠١٨ .

السنوات	عدد العاملين
٢٠٠٩	٤،٥٥٦،٠٠٠
٢٠١٠	٤،٧٣١،٠٠٠
٢٠١١	٤،٧٨١،٠٠٠
٢٠١٢	٤،٦٢٦،٠٠٠
٢٠١٣	٤،٥٧١،٠٠٠
٢٠١٤	٤،٥٨٩،٠٠٠
٢٠١٥	٤،٧٢٥،٠٠٠
٢٠١٦	٤،٦٨٧،٠٠٠
٢٠١٧	٤،٧٥٢،٠٠٠
٢٠١٨	٤،٩٤٠،٠٠٠

المصدر:(at.cat، Australian Industry، ABS.٨١٥٥,٠ (parliamentary library calculation) ٢٠٢٠.

يبين الجدول (٢) ان عدد العاملين في المشاريع الصغيرة الاسترالية يتغير حسب الاعوام، حيث ان الارقام تغيرت صعوداً و نزولا خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٨) وهي مدة عشر سنوات متتالية. فان العدد من سنة ٢٠٠٩ الى ٢٠١١ زاد بصورة متتالية، اما عام ٢٠١٢ سجل انخفاضاً ملحوظا في عدد العاملين، وجاء بعد عام ٢٠١٣ حيث سجل ارتفاعاً قليلاً عن العام السابق . وتليه سنة ٢٠١٥ لتسجيل ارتفاع عن سابقتها. اما عام ٢٠١٦ سجل انخفاضاً في عدد العاملين في المشاريع الصغيرة وتأتي بعده اعوام ٢٠١٧ وفى ٢٠١٨ لتسجلا ارتفاعاً متتالياً في عدد العاملين. اما نسبة الزيادة الحاصلة في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠٠٩ اي بعد عشر سنوات هي (١,٠٨٤٪).

في استراليا يكون التدفق النقدي (Cash Flow) كمطلب اقتصادي أساسي هو المشكلة الرئيسة التي تؤثر في المشاريع الصغيرة. و الحالة هذه تؤثر علي التوظيف بشكل سلبي، اما في حالة اصلاح هذه المشكلة فيمكن ان يفتح الطريق امام حوالي نصف مليون وظيفه في المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تكون الحصة الكبرى للمشاريع الصغيرة، الامر الذى يؤثر في البطالة في منحنى متجه نحو الأسفل .

في دراسة اخرى هناك اشارة ايضاً الى ان الشركات الصغيرة في استراليا والمؤسسات العائلية الاسترالية هي بمثابة (

صندوق دماغي- Brain Box) للشعب الاسترالي وهي حسب هذه الدراسة (٢٠١٨-٢٠١٩) تمثل اكثر من (٩٥٪) من اجمالي عدد الشركات في ذلك البلد، وقد بلغ اجمالي الناتج المحلي (GDP) و الذى ساهمت بتوليده الشركات الصغيرة حوالي (٤١٨) مليار دولارا ، اي اكثر من (٣٢٪) من كامل الناتج المحلي الاجمالي في البلد. وهي اكدت ايضاً بان حوالي (٥) ملايين شخص يعمل في هذا القطاع (مع و بدون مساعدة قروض داعمة لقيام الاعمال الصغيرة). الامر الذى جعل من استراليا من الدول المتقدمة في التوظيف و محاربة البطالة في العالم . ولكن ومن جانب آخر لايزال معدل بقاء الشركات الصغيرة الاسترالية اقل بالمقارنة مع الشركات المتوسطة و الكبيرة. ومع ذلك هناك حوالي (٢,٤) مليون شركة في البلاد (حسب احصائيات ٢٠١٩. يمكن الاشارة هنا الى ان معدل بقاء الشركات الصغيرة في السنوات الخمس الأولى من تأسسيها هو حوالى (٧٠٪). وذلك يشير الى نجاح اكثرية الشركات الصغيرة في استمراريتها و بقائها في الإنتاج .

ومن حيث بيان مقارنة حول التغيرات الحاصلة في مدد مختلفة بخصوص حالة المشاريع الصغيرة في استراليا. من المفيد ان تتم الاشارة الى النقاط الاتية:

كان في عام ٢٠١٤ ما يزيد عن مليوني شركة صغيرة تعمل في ذلك البلد و كانت من بين هذه المشاريع (٦٠,٧٪) منها شركات لم تستخدم عمالاً غيرصاحب العمل. وكان عددها(١,٣) مليون مشروع.

ان الشركات الصغيرة في ذلك العام تشكل (٩٧,٤٪) من جميع الشركات العاملة في استراليا.

نما عدد الشركات الصغيرة ليبلغ ١٩٧٠٠ او ما يعادل (١٪) في الاشهر الاثني عشر حتى حزيران ٢٠١٤.

شكلت صناعة البناء و الانشاءات حصة(١٦,٣٪) لصالح الشركات الصغيرة.

انخفض معدل الخروج السنوي للشركات الصغيرة من (١٤,٣٪) في فترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الى (١٢,٩٪) في فترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

من المرجح أن تتوقف الشركات الصغيرة جداً عن العمل بمرور الزمن مقارنة مع الشركات الكبيرة. وكانت نسبة الشركات الصغيرة التي لا تستخدم عاملين(٥٥,٩٪) و تقف على قدم وساق، و الشركات التي تستخدم عاملين كانت نسبة بقائها(٦٨٪) من جميع الشركات الصغيرة التي تستخدم عاملين في عام ٢٠١٠بقائها و بقيت هذه النسب الى عام ٢٠١٤. اما الشركات الصغيرة التي توظف ما بين ٥-١٩ عاملا كانت نسبة بقاءها (٧٦,٩٪) و بقيت (٨١,٤٪) من الشركات المتوسطة و (٨٣,٧٪) من الشركات الكبيرة في العمل.

كان عدد الشركات الصغيرة التي تعمل في الانشاءات (٣٣٣،٠٠٠) شركة في عام ٢٠١٤، اي بنسبة (١٦,٣٪) من جميع الشركات الصغيرة في حزيران ذلك العام.

أما الشركات الصغيرة التي تعمل في مجال الخدمات المهنية والعلمية و التقنية فهي(٢٤٥،٠٠٠) شركة صغيرة او ما يعادل (١٢٪) من جميع الشركات الصغيرة.

اما الشركات التي تعمل في مجال التأجير و التوظيف و العقارات وصلت في تلك السنة الى (٢٢٨،٠٠٠) شركة صغيرة، أي ما يعادل (١١,١٪) من جميع الشركات الصغيرة في ذلك البلد.

الشركات التي تعمل في مجال الزراعة و الغابات وصيد الاسماك وصلت الى (١٨١،٠٠٠) شركة صغيرة، اي ما يعادل (٨,٩٪) من جميع الاعمال التجارية الصغيرة.

وفي مجال الخدمات المالية و التأمينية يصل العدد الى (١٧٤،٠٠٠) مشروع صغير، اي ما يعادل (٨,٥٪) من جميع المشاريع الصغيرة عام ٢٠١٤.

ان الشركات الصغيرة التي تعمل في مجال التأجير و الخدمات العقارية الاخرى يبلغ عددها الى نسبة (٩٩,٣٪) من جميع الاعمال التجارية في هذا المجال.

والشركات التي تعمل في مجال الاقامة و الخدمات الغذائية تحتل ما نسبته(٩٢,١٪) من جميع الشركات العاملة في هذا المجال. اما الشركات الصغيرة التي تعمل في مجال التصنيع و التعدين، فإنها تصل الى ما نسبتها (٩٢,٥٪) و(٩٢,٤٪) على

التوالي كل في مجمل ذلك المجالين .

ويمكن الاشارة هنا الى مقارنة اخرى في مجال تطوير و تنمية المشاريع الصغيرة في استراليا. حيث تدل البيانات على ان هناك اكثر من (٢,١) مليون شركة صغيرة في ٢٠١٦بزيادة (٢١٥٠٠) شركة عن العام ٢٠١٥. وكانت غالبية الشركات الصغيرة القائمة في حزيران ٢٠١٥ و في مجال البناء وكان عددها(٣٤٥،٤٧٩) شركة قائمة، و كانت اكثرية هذه الشركات أقيمت في مناطق السكن و الخدمات الغذائية. اما الشركات التي كانت تعمل في مجال الكهرباء و المياه و خدمات النفايات و الغاز كانت اقل من الاعمال التشغيلية.

كانت الشركات العاملة في مجالي الرعاية الصحية و الرعاية الاجتماعية اكثر حظاً في البقاء. اما شركات الادارة العامة و السلامة كانتا اقل حظا في البقاء و الاستمرارية. اما الخدمات المالية و خدمات التأمين كانتا اوفر حظاً في النمو و الازدياد، واللتان كانتا مدفوعتين بالكامل تقريباً بصناديق المعاشات التقاعدية. اما الاعمال التجارية الصغيرة التي لم توظف عاملين كانت نسبتها (٦١٪) و التي تستخدم (١-٤) عاملين كانت نسبتها (٢٨٪) و ذلك خلال فترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ان تركيز الحكومة الاسترالية في عام ٢٠١٥ كان على ضمان ان تكون استراليا افضل مكان لبدء و تنمية الاعمال التجارية الصغير المثمرة. وقدمت هذه الحكومة حينها حزمة حوافز متناهية و اعمال تجارية صغيرة بقيمة (٥,٥٪) مليار دولار و التي تضمنت:

خصم النفقات المهنية للشركات الصغيرة الناشئة لتبدأ اعمالها على الفور.

خفض ضريبي نسبة (٥٪) للشركات الصغيرة غير المسجلة و خفض ضريبة الشركات الصغيرة القائمة بنسبة (١,٥٪)

عدم وضع التزامات ضريبية على ارباح الرأسمال لتغيير هيكل الاعمال دون تغيير المالك و (٢٠٠٠٠) دولار شطب فورى لأصول الشركات الصغيرة حيث ادى كل ذلك الى ازدياد الشركات الصغيرة حتي عام ٢٠١٦ .

التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات الصغيرة في استراليا و التأثيرات السلبية في تأمين متطلبات الاقتصاد فيها:-

وباء covid-١٩ ، والاغلاق الوقائي لمدة عام واحد بسبب هذه الوباء.

شهد اقتصاد استراليا ركوداً مؤثرا لم يسبق مثيل له منذ ثلاثين عاماً، وانخفاضا حاداً في الناتج المحلي الاجمالي(GDP).

واجهت العديد من الصناعات انخفاضاً مستمراً في ظروف التشغيل منذ مارس ٢٠٢٠ و التي ترتب عليها انخفاضا مستمراً في الدفع أو تأخيرها و تعسيرها. الامر الذي دفع بالشركات الصغيرة للبحث عن خدمات بديلة.

حدوث حرائق الغابات المتفشية في المدة ٢٠١٩-٢٠٢٠ التي دمرت الكثير من المناطق الاقليمية و الريفية في استراليا.

التدني في الظروف الاقتصادية أودى بمحو ملايين الممتلكات التي كانت تعتمد عليها الشركات الصغيرة.

كانت تقديرات الاضرار التي لحقت بالشركات الصغيرة بنسبة (٥٩٪) من اجمالي هذه الممتلكات و التي قدرت بأكثر من (١٠٠) مليار دولار.

صعوبة الحصول على الاقتراض او الدعم المالي الذي عانت منها الشركات الصغيرة المتضررة او الشركات الناشئة جراء الوضع الاقتصادي المتردي خلال المدة التي مرت بها الاقتصاد الاسترالي وخاصة في المدة ٢٠١٩-٢٠٢٠ .

المبحث الثاني

تجارب غير ناجحة(فاشلة) عن الاستثمار في المشاريع الصغيرة

يتم تناول تجربتين غير ناجحتين للاستثمار في المشاريع الصغيرة في كل من المملكة المتحدة و سريلانكا و كالاتي :

أولا- تجربة المملكة المتحدة (بريطانيا)

وفقاً لدراسة قام بها Fundsquire وهو شبكة تمويل عالمية لبدء تشغيل المشاريع الاستثمارية فان نسبة فشل المشاريع الصغيرة في بريطانيا في عامها الاولى هي (٢٠٪). اما نسبة (٦٠٪) من الشركات الصغيرة فإنها تفشل في السنوات

الثلاث الاولي في ذلك البلد. و وفقاً لمكتب الاحصاء الوطني البريطاني فان العاصمة لندن سجلت فيها اعلي نسبة لفشل المشاريع الصغيرة وهي (١٢,١٪) و سجلت (ويست ميريلاند) ثاني اعلى معدل للفشل لتصل نسبتها الى (١١,٩٪) بينما سجلت منطقة الشمال الغربي ثالث اعلى معدل لفشل المشاريع الصغيرة لتبلغ نسبتها الى (١٠,٦٪).

و وفقا للأرقام المنشورة لدى مكتب الاحصاء الوطني البريطاني فان قطاع النقل والتخزين (بما في ذلك الخدمات البريدية) سجلت اعلى معدل لفشل المشاريع الصغيرة فيها، ليبلغ الى (١٤,٧٪) وتلي ذلك القطاع ادارة الاعمال و صناعة الخدمات المساندة حيث بلغ معدل (١٢,٨٪) .

وحسب المكتب المشار اليه فان (٨٠٪) من الشركات الصغيرة البريطانية تفشل في السنة الاولى من قيامها (عام ٢٠١٨). وكانت نسبة بقاء الشركات الصغيرة التي اقيمت منذ ٢٠١٣ على قيد الحياة الى اواخر (٢٠١٨) فقط (٤٪).

اما سبب فشل الشركات الصغيرة من خلال خمس سنوات من انشائها في بريطانيا غالباً ما يعود الى الرؤية غير الصحيحة للعمل .

و يبين الجدول الاتي معدل الفشل للشركات الصغيرة في بريطانيا حسب مجالات العمل.

الجدول(٣) مبين فيه معدل الفشل للشركات الصغيرة في بريطانيا حسب مجالات العمل.

نسبة الفشل	مجال العمل الذي فشلت فيه المشاريع الصغيرة
١٤,٧٪	النقل و التخزين(بما فيه النشاطات البريدية).
١٤,١٪	ادارة الاعمال و الخدمات المساندة.
١٢,٨٪	المعلومات و الاتصالات
١١,٦٪	التمويل و التامين
١١,٤٪	خدمات الاقامة و الطعام
١١,٣٪	المجالات الاحترافية (العملية و التقنية).
٩,٩٪	البيع بالتجزئة
٩٪	اعمال البناء
٩٪	الانشاءات
٨,٤٪	التعليم
٨,٣٪	الانتاج
٨٪	البيع بالجملة
٧,٨٪	الفنون، وسائل الترفيه و خدماتها
٧,٢٪	الصحة
٧٪	تجارة السيارات

المصدر:

UK- Office for National Statistics ، ٢٠٢٠

ONS- UK Small business statistic. ٢٠٢١.

اما حول الاسباب التي ادت الى فشل المشاريع الصغيرة البريطانية، كشفت دراسة اجرتها CB Insights لتحليلات الاعمال عن هذه الاسباب الاتية:-

الجدول (٤) اسباب فشل المشاريع الصغيرة في بريطانيا- بيانات سنة ٢٠٢٠.

نسبة الفشل	اسباب الفشل
٣٨٪	نفاذ النقد والسيولة او عدم الحصول على راسمال جديد.
٣٥٪	عدم حاجة السوق للمنتوج.
٢٠٪	المنافسة الحادة.
١٩٪	العمل المعيب.
١٨٪	تغييرات تنظيمية او قانونية.

٪١٥	مشكلة التكلفة و التسعير.
٪١٤	الفريق غير المناسب للعمل.
٪١٠	خطأ في توقيت الانتاج للسلعة أو الخدمة.
٪٨	السلعة الرديئة.
٪٧	عدم الانسجام داخل الفريق والتنافر بين المستثمرين.
٪٦	التعرض للأخطار والكوارث.
٪٥	الانهاك وقلة الشغف

المصدر:

www.cbinsights.com ،٢٠٢١ ،CB Insights، Small business statistic

www.cbinsights.com ،٢٠٢١ UK Small business statistic، ONS

و البيانات تعود ايضاً لسنة ٢٠٢٠.

ان الشركات الصغيرة في المملكة المتحدة لديها معدل فشل مرتفع و قام CB Insights البريطانية بتحليل اسباب الفشل لهذه المشاريع وهي تؤثر سلباً على تأمين متطلبات اقتصادية و غير اقتصادية كما يلى:

تقول (٤٢٪) من الشركات الصغيرة الفاشلة ان غياب حاجة السوق للمنتج كان عاملاً رئيسيا في فشلها.

اما حول النقص في السيولة وراس المال المطلوب ، تقول (٢٩٪) من الشركات الصغيرة الفاشلة بان هذه النقطة كانت سبب فشلها.

(٢٣٪) من هذه الشركات تقول ان عدم وجود فريق مناسب للعمل هو السبب الرئيس في فشل اعمالها. وتؤكد بأنه عندما تكون الشركة الصغيرة غير قادرة على جلب المهارات، او عندما تكون هذه المهارات غير متوفرة لديها يكون من المستحيل تنفيذ خطة العمل بنجاح.

اما حول المنافسة الحادة فان (١٩٪) من هذه الشركات على قناعة بان هذا السبب هو وراء فشلها، وذلك مرده خطأ تقييم شامل للسوق او عدم قدرتها على تحديد المساحة التي سيكون المشروع الصغير يستطيع المنافسة فيها بنشاط و فعالية.

وحول مشاكل التسعير والتكلفة العالية فتقول (١٨٪) من المشروعات الصغيرة البريطانية بان هذا السبب كان وراء فشلها، حيث فشلت الشركة فى ان تدر لنفسها ربحا فى سعر معين.

و (١٧٪) من هذه الشركات على قناعة بان سبب فشلها كان المنتج غير ملائم للمستهلكين المحليين، و كانت خدماتها لهم دون المستوى المطلوب.

عدم وجود نموذج عمل، اي خطة ناجحة لتسويق المنتج، هو قناعة (١٧٪) من هذه المشاريع على هذا السبب كان وراء فشلها.

وجود التسويق، ولكن مع ذلك فان الاخطاء المتكررة في هذا المجال ادت الى ان (١٤٪) من هذه الشركات تقول بان هذا السبب كان اساساً لفشلها.

و (١٣٪) من اصحاب المشاريع الصغيرة البريطانية صرحت بان توقيت الانتاج لسلعها أو خدماتها كان خاطئاً وكان عليها التريث لقدوم الوقت الذي يكون المستهلك بحاجة الى هذه المنتجات.

١٠-فقدان الاهتمام او التركيز على نوعية الانتاج و الاختبار المستمر لها ادى ب (١٣٪) من هذه الشركات للقول بان هذا السبب كان من بين الاسباب الاخرى كعدم الالتزام الانتاجي و ترك المعايير الاساسية لجودة الانتاج التي ادت الى فشل المشروع الصغير .

ثانيا - تجربة سريلانكا:- انه من الثوابت في الاقتصادات العالمية بان الشركات الصغيرة في العالم تساهم بقدر كبير في نمو

تلك الاقتصادات من خلال الحد من البطالة و احتواء الطلب الكلي الفعال و التماسك الاجتماعي. فالشركات الصغيرة في سريلانكا ايضاً تحذو حذو كمثيلاتها في مختلف دول العالم و حيث الشركات الصغيرة ومعها المتوسطة تساهم في نمو وتنمية اقتصاد سريلانكا اكثر بكثير من ما عليه في دول اخرى مثل سنغافورة و ماليزيا و اليابان. ومن هذا المنطلق يتبين حجم الثغرة التي تحدثه فشل هذه الشركات.

وهناك دراسة اجريت على مجموعة من الشركات الصغيرة و المتوسطة ، يمكن الاشارة الى بعضها حسب عدد العاملين في الشركات الصغيرة تحت الدراسة:

الجدول(٥) فشل المشاريع الصغيرة في سريلانكا حسب عدد العاملين. سنة ٢٠١٧

عدد العاملين	عدد الشركات الصغيرة الناجحة	عدد الشركات الفاشلة	المجموع
١-٥٠	١٦٤	١٢١	٢٨٥
٥١-١٠٠	٣٨	٢٨	٦٦

الجدول: من عمل الباحث بتصرف استنادا الى :

www.scbcorporate. .٢٠١٧ ،١٩ ،Sc bw p، what causes to fail SMES in Sri lank? Published in daily mirror، August /com/what-causes-to-fail-smes-in-sri-lank

كما مبين في الجدول (٥) ان نسبة فشل المشاريع الصغيرة حسب الفئة الاولى هي اكثر من (٤٣٪) من مجموع الشركات الصغيرة داخل الفئة نفسها. و نسبة الفشل عند الفئة الثانية من الشركات الصغيرة هي حوالى (٤٢,٥٪) حسب الدراسة التي اجريت عام ٢٠١٧. كما و اشارت دراسة اخرى الى ان فشل الشركات الصغيرة والمتوسطة مجتمعة (٤٥٪) داخلية من مجموع الشركات الصغيرة و المتوسطة في سريلانكا.

ومن خلال النقاط التالية يمكن تحديد اهم اسباب نجاح المشاريع الصغيرة بشكل عام:-

وجود تخطيط مسبق للأعمال التي يراد القيام بها من اهم الأسباب التي تؤدي الى انشاء عمل تجاري ناجح.

البيانات المالية الموثقة للمشروع(الدفاتر المحاسبية...الخ)

ادارة كفوءة لرأسمال البشري في المشروع

هذه العوامل الثلاثة كلها داخلية تعتبر اساسية في نجاح كل مشروع وعدم وجود احداها قد يترتب عليه فشل المشروع ، اما مع عدم وجودها مجتمعة في أي منشاة فقد تقودها الى الهلاك الحتمي.

. ومن جانب آخر ذي صلة بالفشل اظهرت الدراسة بان هناك عوامل اخرى ادت الى فشل المشاريع الصغيرة في سريلانكا وهي:

توسيع الاعمال دون إعداد دراسة جدوى للتوسيع.

المنافسة الحادة والاحتكارية.

رداءة ادارة المخزون السلعي.

الركود الاقتصادي و الازمات المالية على الصعيد الاقتصادي العام.

الفشل قد يكون من جراء عدم دراسة الحالات السابقة لفشل مشروعات شبيهة، و التي تتعلق بأساسيات فن التسويق و عدم كفاية رأس المال للشركات الناشئة .

ارتأى الباحث انه من المفيد اكثر ان يركز على محافظة واحدة من المقاطعات السريلانكية الاستفادة منها في دراسة على احدى محافظات اقليم كوردستان العراق (ضمن أطروحة الدكتوراه) لتقييم و مقارنة اسباب الفشل فيها بخصوص المشاريع الصغيرة .هنا يتم دراسة اهم الاسباب التي ادت الى فشل المشاريع الصغيرة في محافظة (جافنا) السريلانكية المهمة في الاقتصاد السريلانكي.

ان فشل الاعمال التجارية الصغيرة في (جافنا-Jaffna) هو امتداد للمشاكل التي تنخر في صميم القطاع الخاص

السريلانكي من ناحية المشاريع الصغيرة كمشكلة الاستدامة البيئية الخاصة بهذه الشركات وهي نابعة من عدم الادراك او عدم وجود فهم شامل للتغيرات البيئية من الزاوية العملية و الواقعية و التي تحيط بعمل هذه المشاريع من نواحي عدة.

فالأعمال التجارية الصغيرة هي شركات مملوكة و مدارة بشكل مستقل مع عدد صغير من العاملين فيها و حجمها منخفض و صغير مقارنة بالمتوسطة و الكبيرة من حيث الانتاج و المبيعات . فالشركات الصغيرة في سريلانكا بشكل عام وفي مقاطعة جافنا بالأخص الحيوية لنجاح و تطوير النشاط الاقتصادي و المساهمة في احداث زيادات هائلة في الناتج المحلي الاجمالي للمقاطعة او للبلاد بأسره، الامر الذي يخدم متطلبات الاقتصاد لصعود سريلانكا الى مراحل متقدمة من التنمية الشاملة. حيث يتم من خلاله فتح الطريق امام العديد من الشركات الصغيرة و الكبيرة للحصول على فرص تجارية مختلفة في البلاد. وهناك ايضاً بوادر ايجابية اكثر منها سلبية ظهرت في نشرة ادارة الاعمال الصغيرة السريلانكية (SBA) حيث ذكرت ان سبع شركات من اصل عشرة منها تبقي على قيد الممارسة العملية للنشاط الاقتصادي في السنتين الاولى من العمل على الاقل ، وهناك (٥٠٪) منها تبقي قائمة خلال السنوات الخمس الاولى من انشائها الامر الذى دحض القناعة التي كانت تقول بان (٥٠٪) من الشركات الصغيرة تفشل في السنة الاولى من قيامها أو (٩٥٪) منها تفشل في غضون السنوات العشر الاولى بعد قيام هذه المشروعات. مع ذلك يمكن الاشارة الى عدة من العوامل التي ادت بالفعل الى فشل المشاريع الصغيرة في (جافنا) وفي سريلانكا على صعيد البلاد ككل، الامر الذي أثر على متطلبات اقتصادية وغير اقتصادية سلباً من اجل دعم المشاريع الصغيرة و العوامل هي:

سوء التخطيط.

تفشل غالبية الشركات الصغيرة في غضون (١-٣) سنوات و ذلك بسبب التخطيط غير المدروس بصورة دقيقة اَخذاً بنظر الاعتبار كل النواحي التي قد تمس حياة المنشأة. و وفقا لـ(Bekker and Staude)- ١٩٩٦- يحتاج المرء لفهم واضح لمهام المدير و مسؤولياته في تطوير الكفاءات المهنية له و للعاملين معه في المؤسسة، واولى هذه المهام هو التخطيط الجيد المتين، و بعده التنظيم و المتابعة و السيطرة والرؤيا الواضحة لمجريات العمل و الانتاج. وقد اشار (بيزوديو هورست-١٩٩٦) الى ان معظم الشركات الصغيرة تفشل لان خططهم موجهة نحو الكمية التي ترغب فيها هذه الشركات من الانتاج، ولا يهتمون بالتوقعات المستقبلية من قبيل تغيير عادات المستهلكين و نوعية الحاجات التي ينوون إشباعها .

عدم و جود الرضا الوظيفي:

ينبع الرضا الوظيفي من رضا العاملين عن قيادة المؤسسة ومناخ العمل والاجر الذي يستحصلونه و العلاقات بين العاملين فيما بينهم من جهة ومع الادارة من جهة أخرى وهم و ما بين الادارة و الخ.. و وفقا ل (Hubbard-١٩٨٨ and Hailes) هناك مشكلة خطيرة تواجه الشركات الصغيرة وهي العمل مع افراد العائلة في مؤسسة واحدة. في هذه الحالة يفقد المدير مواصفاته الادارية الجيدة و يكون الكل مسؤول في مكانه، الامر الذي يجر اجواء العمل الى نزاعات وعدم الجدية في العمل و ضياع الرضا الوظيفي لدى العاملين.

سوء العلاقة مع العملاء او انعدامها:

المشكلة الاخرى التي اصابت قطاع الشركات الصغيرة السريلانكية، هي ان ليست للشركة علاقات وطيدة مع عملائها المحليين وعدم الاهتمام بحقوق المستهلك ضمن ممارستها التجارية، الامر الذي ادى الى عدم وجود اَذان صاغية لشكوى المستهلك ، بل و في كثير من الاحيان يتعرض المستهلك الشاكي على نوعية البضاعة او كميتها أو سعرها يتعرض للمعاملة السيئة من قبل العاملين او أصاحب المشروع الصغير.

سوء ادارة الميزانية:

بما ان الميزانية هي التحليل المالي لكمية المال الموجود في الشركة من بداية انشائها الى اتمام عمليات الانتاج و الاستمرار فيها و ما يترتب على النشاط التجاري من الحصول على الايرادات و كيفية انفاقها، وبما ان العقلية السائدة في البلد ميالة اكثر الى الثقة الشفهية في بيان المصاريف و الارباح و الايرادات المتحصلة دون الاعتماد على المستندات المحاسبية القانونية، فتبقى ثغرات سهلة للابتزاز و الفساد المالي، الامر الذي يؤدي شركة صغيرة الى الهلاك، وحسب الخبراء الماليين (Keasey and Watson-١٩٩٣) فان الشركات الصغيرة تواجه مشاكل من حيث استخدام نهج التدفق النقدي المخصوم في الميزانية الرأسمالية .

نقص التكنولوجيا:

احدى العوامل السلبية المؤثرة على الشركات الصغيرة السريلانكية هي مشكله نقص في التكنولوجيا الحديثة ، أو عدم الاستعداد للاستفادة منها. فهناك بعض الوسائل التكنولوجية يمكن ان تستفاد منها الشركات الصغيرة جراء توسعها في الانشطة التجارية. ولكن العائق الاساسي امام هذه العملية هو عدم فهم الفوائد التي ممكن للشركة ان تجنيها خلال استخدامها لهذه الوسيلة و خاصة تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا الآلات و المعدات الجديدة ذات الكفاءات العالية.

التوطن الصناعي او التجاري غير المناسب:

ان موقع النشاط التجاري او الصناعي هو ركن اساسي من اركان نجاح المشروع. ولكن من الملاحظ أن الكثير من الشركات الصغيرة ليست فقط في بلد كسريلانكا، وانما في جميع العالم يعود الى عدم ملاءمة التوطن الذى اختارته. الامر الذي يؤدي الى الوقوع في عدة مشاكل يصعب الخروج منها مثل : البعد من سيطرة الحكومة الامنية، والبعد من السوق، وعدم رضا المواطنين القاطنين القريبين من المؤسسة ، و الخ... .

الاستنتاجات والمقترحات:

أولا- الاستنتاجات : وتتلخص بالاتي :

تعريف المشروع الصغير: وهو الذي اختلف عليه دول متعددة اهتمت بقيام المشاريع الصغيرة فيها. ان دول العالم بما فيها الدول العربية يختلف فيها تحديد معيار للمشروع الصغير. هناك دول عربية وضعت معاييرها الخاصة بها لتحديد المشروع الصغير، و تبقى دول عربية اخرى لم تحدد اي معيار من هذه الناحية. اما المعايير التي و ضعتها بعض الدول العربية هي معيار: عدد العمال و رأس المال و حجم المبيعات السنوية. فان الكويت على سبيل المثال يستخدم المعايير الثلاثة مجتمعة، اما مصر يستخدم راس المال تارة و عدد العمال تارة اخرى. و كذلك الحال بالنسبة للدول الاخرى في العالم.

هناك دول نجحت في دعم المشاريع الصغيرة و اهتمت بها اهتماماً كثيراً، واعتبرت تلك المشاريع بمثابة الدعامة الاساسية الاولى من دعائم و سمات الاقتصاد الناجح في البلد، وهي ادركت بان وجود المشاريع الصغيرة بكل انواعها و بكثرة، و خاصة الصناعية منها تشارك مشاركة كبيرة في خلق الناتج المحلي الاجمالي، و ادركت بانها الوسيلة الاسهل في الحد من البطالة و تفشي الفقر، لذا اسست اجهزة متعددة لدعم المشاريع الصغيرة او أوكلت هذا الدعم الى عدة اطرف مالية موجودة في البلد و الزمتها بتقديم القروض الميسرة و سنت قوانين و اصدرت تعليمات خاصة بتسهيل قيام هذه المشاريع و استمراريتها، بل توسعها لتصبح مشاريع متوسطة و كبيرة ايضاً في المستقبل. حيث اشار هذا البحث الى عدة دول ناجحة في هذا الشأن وهي (الاردن، استراليا)، إضافة الى دول أخرى كثيرة تمت الإشارة اليها ضمن أطروحة الدكتوراه وهي المصر، السعودية، الولايات المتحدة الامريكية و

هناك دول لم تنجح في دعم المشاريع الصغيرة بل أبقت المشاريع القائمة على حالة من المراوحة و عدم التطور ناهيك

عن تشجيع الشباب و السكان لتأسيس تلك المشاريع، او كان الدعم المقدم لتلك المشاريع ضئيل جداً وفي نطاق ضيق. و قد وصل البحث في هذه الناحية الى نتيجة مفادها بان اسباب عدم نجاح تلك المشاريع ترجع الى عدة اسباب، منها اسباب تتعلق بالإدارة السياسة و السياسة الاقتصادية لتلك البلدان من جانب و الوضع الاقتصادي العام و درجة تطور المجتمع من جانب آخر. وهناك اسباب جوهرية اخرى لا تسمح لأكثرية المشاريع الصغيرة التي انشئت حديثاً ان تحيا لمدة سنة او سنتين في تلك البلدان تتعلق بعدم كفاية دخل الفرد و الكفاءة الادارية و قلة الطلب الفعال و رداءة طرق المواصلات و ضعف الخدمات العامة الحكومية. وهناك اسباب اخرى غير مساعدة لنجاح تلك المشاريع مثل(عدم الاهتمام بحركة السوق، و القرار العشوائي لتأسيس المشروع الصغير، و وجود منافسة حادة، و التعرض لمخاطر غير متوقعة، وعدم فاعلية المؤسسات المالية الحكومية أو القطاع الخاص في دعم المشاريع الصغيرة). و قد أشار البحث الى عدة دول فشلت فيها المشاريع الصغيرة من سنة الى خمس سنوات من قيامها وهي(العراق، كندا، المملكة المتحدة، جنوب افريقيا، نيجيريا، سريلانكا و نيوزيلندا).

و بالتالي و استنادا الى الفقرة ٢ و ٣ من الاستنتاجات يتوضح ان فرضية البحث تم اثباتها .

ثانيا – المقترحات :

استنادا الى ما ذكر من الممكن تقديم المقترحات الاتية :

التمعن في اسباب نجاح الاستثمار في المشاريع الصغيرة و الاخذ بالدروس التي أعطتها الدول التي نجحت فيها تلك المشاريع و تطورت لتحتل في نشاطاتها (الاقتصادية) من مكانة متميزة في خلق الناتج المحلي الاجمالي و بنسب عالية لتصل بعضها الى مشاركتها في ذلك الناتج بنسبة (٧٠٪-٩٩٪). اما الدروس المستخلصة من التجارب الفاشلة فلا تقل اهمية من التي نجحت فيها تلك المشاريع ، حيث ان اسباب فشلها واضحة وتم شرحها و تحليلها ليتم الاستفادة منها من قبل ليستفيد منها صانعي القرارات الاقتصادية في الإقليم (ضمن الاطروحة).

ان تكون هناك ثقافة اقتصادية جدية لتفهُم ضرورة خلق اقتصاد متطور من كل الجوانب وفي كل مجالاته و خاصة في مجال الاستثمار في المشاريع الصغيرة لما له من تأثيرات ايجابية للحد من البطالة و تفجير طاقات الشباب الفكرية و مشاركتهم في خلق تنمية اقتصادية هادفة في الاقليم للنجاة من عبء المشاكل و الازمات الاقتصادية التي كثيراً ما اصابت الهيكل الإنتاجي و الاستثماري و الاستقرار المالي فيه.

ان يكون هناك حلاً للمشاكل التي تقف عائقاً امام قيام مشاريع صغيرة او توسيع القائمة منها او دعمها لتكبر و تصل الى مراحل اعلى من الاستثمار في البلدان و المناطق المعنية فيها ، لذا يقترح الباحث (عموما) من اجل حل تلك المشاكل، ما يأتي:-

تسهيل تخصيص أراضي للمشاريع الصغيرة أو لإنشاء مناطق أو مجمعات صناعية لها، حيث يعتبر عدم القيام بذلك من المعوقات الأساسية امام انشاء مثل هكذا مشاريع.

سن قوانين و تعليمات خاصة بالاستثمار في المشاريع الصغيرة (ضمن المتطلبات الخاصة بتوفير البيئة المناسبة لتحقيق النجاح) و اعطاء صفة (القطاع) لهذه المشاريع لتمييزه عن القطاعات الاخرى من جانب و من جانب آخر ايلاء اهتمام خاص له، وأن تكون تلك القوانين مشجعة له و ان تكون ضامنا بما فيه الكفاية لحماية هذه المشاريع و تجنيبها من المخاطر الامنية و الاقتصادية و ان تحدد عقوبات خاصة بالأطراف التي تتلكأ في تأمين المستلزمات الاساسية لإنشاء تلك المشاريع حسب ما تنص عليه القوانين المشار اليها.

انشاء بنوك خاصة مهامها تشجيع تأسيس المشاريع الصغيرة و اعادة تنظيم الهيكل المصرفي في البلدان و المناطق المعنية ليتلاءم مع تطوير هذا القطاع و الاستثمار فيه. وذلك من اجل منح قروض خاصة بالفائدة الصفرية لحملة الافكار

الاستثمارية في تلك المشاريع مع تأخير استرجاع اقساط القروض.

تسهيل عملية استيراد التكنولوجيا المتطورة و المواد الخام لهذا الغرض و رفع الرسوم الكمركية عنها و اعطاء الاولوية لها حسب حاجة البلدان و المناطق المعنية فيها لهذه الآلات و الادوات و المكائن و السيارات الخاصة بالإنتاج الصناعي الزراعي و الصناعي الفلزي و اللافلزي و الصحة و التعليم و الخ. وكذلك رفع الرسوم الادارية عند طلب الحصول على تراخيص العمل و ما شابه تلك من المقبوضات.

تسهيل الاجراءات الروتينية عند تسجيل المشاريع الصغيرة، و اصدار تعليمات و اوامر رسمية الى من يتباطأ او لا يبالي بأهمية اختزال الوقت ويتسبب في تأخير اتمام هذه الاجراءات و بالتالي تأخير هذه المشاريع للبدأ بالعمل الانتاجي بعقوبات واضحة ادارية و جزائية.

تنظيم دوري و مستمر و الحد من استيراد المنتجات المماثلة او البديلة لمنتجات المشاريع الصغيرة الزراعية والصناعية المحلية، وذلك من اجل حماية المنتوج المحلي و صرفها بأسعار مناسبة.

Abstract:

The concept of investment can be referred to from an economic perspective as the economic activity that creates and increases production، leading to both capital accumulation and an increase in national income، as well as raising the average individual's share of it، and finally improving the individual's standard of living. Therefore، such a topic and research holds great importance in economic studies worldwide. This importance is evident when investments are directed towards various fields of different sizes، small، medium، and large، each according to its needs، surrounding environment، and specific requirements.

Based on this، delving into investment and experiencing it by many concerned economies has been surrounded by difficulties and many problems. Consequently، there have been successful and unsuccessful experiences. It is possible to benefit from both to develop and overcome the challenges faced by those economies.

This research will therefore address both experiences، seeking to draw conclusions and findings that can be utilized.

المصادر

Greenbank, Training Micro Business Owner- Managers. A challenge to current approach. Journal of European Industrial Training. Vol.٢٤, No.٧, ٢٠٠٠.

EJAB-World Trade Consultant, الآليات القانونية لتعزيز قدرة الفقراء من ترخيص و ممارسة الاعمال التجارية في الاردن.٢٠٠٧.

بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة. احمد متولي //www.sasapost.com opinion/ , موقع سياسة, ١. ابريل. ٢٠١٧.

EJAB- World Trade Consultant, الآليات القانونية لتعزيز قدرة الفقراء من ترخيص و ممارسة الاعمال التجارية في الاردن. ٢٠٠٧.

النابلسي, سليم و الشلبي, عبدالفتاح, انظمة تمويل الصغير الملائمة لتطوير المجتمع المحلي , ورقه عمل مقدمة للمؤتمر

الاقليمي الثاني- الابداع و المبادرات و المدن العربية, عمان الاردن, ابريل ٢٠٠٩.

عبدالمنعم, هبة, و آخرون. النهوض بالمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. صندوق النقد العربي. الدائرة الاقتصادية. ابوظبي, دولة الامارات العربية المتحدة. ٢٠١٩ ص ٣٨.

مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم, منطقه الشرق الاوسط و شمال افريقيا المتوسطية ٢٠١٨. التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم. منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية /الاتحاد الاوروبي/ المؤسسة الاوروبية للتدريب المهني, ٢٠١٩. ص ١٠٩.

مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم. منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا المتوسطية. مصدر سابق, ص ١١٠.

النسور, أياد. قياس كفاءه التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الاردن, المجلة العربية للعلوم الادارية, جامعة الكويت, المجلد ١٦, العدد٣, الكويت, ٢٠٠٨, ص ص ٣٨٤-٤٠٨.

تمويل المشروعات الصغيرة في الاردن- المعوقات و التحديات. ثائر قدومي, جامعة العلوم التطبيقية الخاص/قسم العلوم المالية و المصرفية, كلية الاقتصاد و العلوم الادارية. عمان, الاردن, ٢٠١٠.ص١١.

مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم, منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا المتوسطية, مصدر سابق.ص.١١١.

عبدالمنعم, هبة و آخرون, النهوض بالمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. مصدر سابق. ص ٤٠.

النور, اياد, قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الاردن, مصدر سابق ٤٠٥.

تمويل المشروعات الصغيرة في الاردن- المعوقات و التحديات- مصدر سابق , ص ص ١٤-١٥.

Gilfillan, Geoff. Small business sector contribution to the Australian economy. January 2020.

Gilfillan, Geoff, Definition and data source for small business in Australia: a quick guide. December 2015. www.aph.gov.au/about-parliamentary-departments-/parliamentary-library/pubs/rp1516.

Open Colleges, what is the success rate of small business in Australia. Https:\\www.opencolleges.edu.au\careers\blog\what-is-the-succes-rate-of-small-business-in-australia.2020.

Open colleges, what is the success rate of small business in Australia - مصدر سابق

Pickering , callam. Small Business in Australia: The Lowdown, indeed blog. 31 January 2018. https:\\www.blog.au.indeed.com\2018\01\31\small-business-in-australia-the-lowdown\.

Geoff Gilfillan. Small Business Sector contribution to the Australian economy www.apho gov.au\ About-parliament\parliamentary-Departments.7 January 2020. مصدر السابق.

Business Builders. www.Kochiesbusinessbuilders.com.au/video/small-business-cash-flow-crisis-costing-australian-economy-76billion/2020.

Australian Small Business and family enterprise report for 2022. www.smallbusinessloansaustralia.com\australian-small-business-family-enterprise-report\.

Gilfillan, Geoff. Statistical Snapshot: count of small business. 3 December 2015. Parliament of Australia.

www.aph.gov.au\about- parliament\parliamentary-Departments\parliamentary-libarary/pubs/rp/rp1516/count

Beatti, Andrea. New Statics reveal Australia's most popular small business choice. Jun 14 2016.

Australian Small Business and family enterprise Report for 2022. www.smallbusinessaustralia.com

Horn, Brean. How Many Business fail in the first year in the UK. Published on 27 may 2022. Article.

Martha. How many businesses fail in the first year, UK. November, 5,2021, article. www.icsid.org/business/how-many-business-fail-in-the-first-year-uk/2021.

ONS, UK, Small business statistic, 2021.

Bandara, Chamara, what causes SMEs to fail in Sri lank? 4, January 2016. www.dailymirror/k/101755/what-causes-smes-to-fail-in-sri-lanka

Prof. K. Thevrajan (Head Department of commerce , Faculty of Management Studies and commerce, University of Jaffna), Sri Lanka Barriers of failure Small Businesses in Jaffna District: Conceptual Analysis. European Journal of Business and management,vol,7 No.7.2015. www.google.com/ur/?sa=t&source.ac.uk/download/pdf/43165627.pdf&ved=2ahvkwitvb19bb6ANVqRNEPHXiJBncQFnoECPAQA&usg=AovVawhJy88pypzfB1-d6u-6NH

P. Burns. And others , small Business and Entrepreneurship 2nd edition , Macmillan press LTD publishing. London. 1996.

Welsh J.A and others .A small business management, 4th edition, Delmar , published S . international small business Journal, New York, 1982.